

((الادارة المشتركة للموارد المائية))

من التجربة السنغالية الى تطبيقها في العراق مع الدول المتشاطئة

اعداد: عمر علي القشطيني

مقدمة :

تمت مشاركة المعهد العراقي لاصلاح الاقتصادى باحتفاليه لمجموعة (SFG) باطلاق تقريرها الخاص بالتعاون في تقاسم المياه خلال الحفل الذي تمت اقامته في مقر هيئة استثمار نهر السنغال في داكار والذي يغطي التقرير 84 منظمة لادارة المياه العابرة للحدود و205 أحواض نهريه عابرة للحدود في 148 دولة، حيث يتم التعاون وفق المعايير الفنية والاقتصادية والسياسية، من خلال تصميم وإدارة المشاريع والرصد والتحكم بالموارد المشتركة.

الادارة المشتركة للموارد المائية:

لا ينتمي المياه للانهر المشتركه إلى أي بلد واحد؛ ولا ينبغي ان يستخدم الماء كورقة ضغط في العلاقات بين الدول، ويتطلب بالأحرى أن ينظر للمياه المشتركة كأداة لتطوير الحوار والسلام وتبقى الادارة المشتركة للموارد المائية حلا وحيدا ومقبولا لجميع إشكاليات المياه والضرورية للغاية ، ويمكن تحقيقها بالتعاون ما بين الدول المتشاطئة وان يتم اتخاذ القرارات بالتوافق ما بينها بشأن الانهر المشتركة بهذه الاساسيات وجدت مبادئ مبادرة السلام الأزرق «التابعة لـ»مجموعة الأبحاث الاستراتيجية»(SFG)، التي أطلقت عام 2010 والتي تهدف الى استخدام المياه كأداة لصنع السلام وتعزيز التعاون وتحقيق الأمن المائي والغذائي فرصة لتحويل المياه من عامل نزاع إلى أداة للسلام.

وحيث تعتبر مشكلة المياه هي القضية التي تواجهه دول منطقة الشرق الأوسط حيث زيادة الطلب على المياه من جهة وقلة العرض من جهة اخرى والكثير الكثير من المشاكل التي تحدّ من تعاون دول الشرق الأوسط التي لا تزال تشكو غياب الإرادة السياسية وفق ما جاء بتقارير فريق المبادرة، علماً أن هذه الدول بأمس الحاجة إلى المياه، كون العديد منها يعاني النقص والشحّ وسوء الإدارة ويعاني كذلك خطر اندلاع النزاعات ومنها العراق حيث يعاني شحة حاليه ومستقبلية لاسباب كثيرة ويعتبر العامل الرئيسي المؤثره على هذه الشحة هو عامل السياسات الخارجية للدول المتشاطئة كون العراق يعتبر احد دول المصب لنهري دجله والفرات التي تكون منابعها خارج حدودها وبسبب المشاريع التنفيذية للسود الخزنية والمشاريع الاخرى ليس في تركيا فقط وانما في كل من سوريا وايران الى نقص حاد في المياه الواصلة الى العراق .

هنالك الكثير من دول العالم نجحت في تفعيل الادارة المشتركة فمثلا ما بين الدولة الاوربية جاءت تجربه نهر الراين ومن الدول الافريقية جاءت تجربه نهر السنغال والتي بينت بان الادارة المشتركة للدول المتشاطئة اهم وأفضل الحلول لحل اشكاليات المياه والتي يمكن تحقيقها بالتعاون المائي بين الدول وتجنب الحروب المستقبلية القادمة التي تخص المياه، وتوحيد الجهود والاستغلال المثل للمياه ويتم اتخاذ القرارات للدول المشتركة بالاتفاق وحل جميع المشاكل المائية الحالية والمستقبلية.

إلهام الدروس المناسبة لمنطقة الشرق الأوسط:

ومن افريقيا جاءت اهم التجارب الناجحة للإدارة التعاونية لنهر السنغال الذي يعتبر الحدود بين دولتي السنغال وموريتانيا ويبلغ طوله 1790 كيلومتري التعاون ما بين الدول الاربعه ((السنغال، موريتانيا، مالي، وغينيا)) تم تاسيس من هيئة استثمار لحوض نهر السنغال عام 1972 لحماية من التلوث والجفاف والفيضانات ومن تداخل المياه المالحة الاتيه من المحيط الاطلسي وضمان توفر المياه للاستخدامات الزراعية والحيوانية على مدار السنة، وكذلك مكافحة انتشار الأمراض المنقولة عبر المياه وتم الاعتماد على سياسة مائية ذات إدارة مشتركة للمياه و توافق في صنع القرار حيث وضحت ضمن القرارات بان أهداف التنمية في الحوض المشترك هي لمجالات النقل والطاقة الكهرومائية وكلاهما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية والبيئة.

ومن خلال التجربة السابقة للادارات المشتركة تبين الإدارة الفنية على أعلى مستويات هي العامل الأكثر أهمية للإدارة التعاونية للموارد المائية حيث تتم من خلال الاجتماعات الدورية بين مسؤولين وفنيين ذو مستوى الرفيع وان تقدر المنافع المشتركة على المستوى الوطني هناك آلية مؤسسية سليمة لإجراء الترتيبات المخصصة للتعاون الإقليمي في مجال الإدارة المستدامة للموارد المائية.

وهذا ما حصل مع دول غرب أفريقيا حول حوض نهر السنغال نجح في توحيد الجهود وتعزيز الواقع الزراعي والحرفي وبالدرجة الأولى وتنمية عملية صيد الأسماك والملاحة وحماية النهر من تداخل مياهه بمياه المحيط الأطلسي ببناء عدد من السدود واهمها سد داما ، كما رسّخ عامل السلام والاستقرار والعدالة وأدت الى تحقيق تقدم ملموس بين الدول المشاركة لحوض النهر عبر إدارة مشتركة للمياه تطل حتى تفاصيل حياة الشعوب القاطنة في هذه الدول وعاداتها وثقافتها وحضاراتها.

ان تجارب الإدارة التعاونية لنهر السنغال هي تجربة ناجحة في التعاون حيث تم اتباع نهج خاص للمبادئ والأساليب ومن اهم الاساسيات التي اعتمدت :-

- المياه هي مياه اقليمية
- إدارة مشتركة للمياه من الدول المتشاطئة
- إدارة مشتركة للبنية التحتية
- توافق في صنع القرار
- صندوق مالي مشترك
- اهم الاطر التي اتبعت في التجربة السنغالية:
- إطار قانوني قوي وشفاف لإدارة المياه والبنية التحتية
- ان القرارات التي تم اتخاذها هي من قبل المنظمة المشتركة وليست من قبل الحكومات الوطنية
- اعتماد الموارد المائية على اساس قطاعي وليس على أساس وطني.
- النتائج التي تم الحصول عليها من قبل الادارة المشتركة :
- نهج تقاسم المنافع على أساس العائد على الاستثمار .
- الإدراك ان أهداف التنمية في الحوض المشترك، هي لمجالات النقل والطاقة الكهربائية، وكلاهما يؤدي إلى تنمية الاقتصادية والبيئة
- الإدراك ان السلام يأتي مع الادارة المشتركة بوصفها آلية الحوار الوحيدة بين الدول حيث تسهم في بناء الثقة والتفاهم، مما يؤدي إلى سلام شامل.

وعليه يتطلب على كل الدول المتشاطئة والمشاركة الانهر ومنها العراق وتركيا الاستفادة من التجربة السنغالية لتحقيق الامن المائي والغذائي لان الماء ضروري للحياة لأنه هو العنصر الأكثر أهمية لاحتياجات الإنسان ويعتمد الامن الغذائي لاي بلد على الامن المائي حيث يعتبر هو عامل الأمن هو التنمية ودون تنمية لا يوجد أمن و يعتبر إن الهدف الأساسي للأمن المائي والامن الغذائي هو تحقيق:

الكفاية الاستدامة العدالة الإدارة المستقلة

وهذه العوامل كلها يتم تحقيقها من خلال الاعتماد على الادارة المشتركة.